سياسة ألمانيا تجاه ولاية سورية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين

أ.م.د. بيداء علاوي شمخي جبر
جامعة بغداد/ كلية التربية (ابن رشد)

الملخص :

تستند هذه الدراسة إلى البحث في المحاور الآتية :

أولاً : بدايات النشاط الألماني في سورية.

ثانياً : مظاهر الاهتمام الألماني المتعدد المجالات في سورية.

ثالثاً : زيارة إمبراطور ألمانيا لدمشق ونتائجها .

ركزت الدراسة على عرض تاريخي لبدايات النشاط الألماني في سورية ومعرفة طبيعة مصالحها التي وضعت اللبنات الأولى لجذور هذا النشاط والتي بنيت على أساسها بعد حين العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، كما أظهرت الدراسة صورة واضحة عن الوسائل المتعددة للتوغل الألماني وتسربه إلى سورية خاصة بعد تولي الإمبراطور الألماني وليم الثاني الحكم والذي حصل على عدة امتيازات اقتصادية وسياسية مما أدى إلى زيادة التنافس على أملاك الدولة العثمانية خاصة بريطانيا التي تخوفت على مصالحها التجارية في الهند والمشرق.

وهكذا فأن التوجه الألماني لمنطقة الشرق الأوسط ولاسيما سورية جاء متأخراً بعض الشيء، وتحديداً فقد نسب إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر، بسبب انشغال ألمانيا بترتيب أوضاعها الداخلية وتأخرها في مرحلة الثورة الصناعية، وبذلك كان دخولها مجال الحركة الاستعمارية متأخراً، فبالرغم من ذلك استطاعت أن تخلق لنفسها مصالح مهمة في الدولة العثمانية وأن تكون دولة ذات قوة استعمارية وأن تكون لها مستعمرات دولية.

المقدمة

لقد كانت دوافع التوسع الاستعماري متشابهة، حيث كانت الإدعاءات الخاصة بالمصالح المادية والمرتبطة بالحالة الاقتصادية في المقام الأول، فالصناعة الحديثة لا يمكنها أن تحتفظ بسرعة إنتاجها نفسها إذا لم تجد أسواقاً جديدة ومواد أولية لهذه الصناعة. وما دامت كل الدول الأوربية قد وضعت نظاماً كمركياً لحماية اقتصادها، فإن أسواق القارة لن تفتح بسهولة. وكان من اللازم البحث عن مناطق خارج القارة الأوروبية.

لقد كانت السياسة الاستعمارية صمام الأمان، ومن دونها تصبح الدول الصناعية مهددة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لذا اعتمدت هذه الدول على استغلال رؤوس الأموال الضخمة في البلاد الفقيرة بأشكال متعددة، وهكذا كان لنمو التنافس الاستعماري الأوروبي آثاره على التوازن الدولي، فقد ظلت بريطانيا صاحبة السبق في التيار الاستعماري، وسعى الألمان للانضمام إلى هذا التيار بعد توحيد ألمانيا.

في إطار ذلك تأتي دراسة سياسة ألمانيا اتجاه ولاية سورية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين كجزء مهم من الدراسات التاريخية العربية الأوروبية الحديثة وتطرح العديد من التساؤلات عن أهمية الموضوع، والسبب في اختيار هذه المرحلة الزمنية يعود لتفاعل التاريخ العربي الحديث والمعاصر تفاعلاً كبيراً مع التاريخ الأوروبي، وقد تناول عدد كبير من الباحثين العرب والأوروبيين وسواهم جوانب من هذا التاريخ بشكل عام، أو بعض جوانبه، وتمحورت معظم الدراسات المشرقية حول العلاقات مع كل من فرنسا وانكلترا، ومن بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تلقَ العلاقات مع ألمانيا العناية نفسها. والعلاقات العربية – الألمانية مهمة، يجري تناولها هنا بصورة جزئية، تتمثل بدراسة سياسة ألمانيا تجاه ولاية سورية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين، ففي هذه الحقبة أي بعد توحيد ألمانيا بزعامة مستشارها بسمارك، وباستثمار وتوظيف الخلافات وبخاصة تلك القائمة آنذاك بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا بوصفها الدول الأوروبية المحورية أصبح الطريق ممهداً أمام ألمانيا للعب دور مقرر على الصعيدين الأوروبي والدولي. وليس هذا فحسب، بل أن طموح ألمانيا وسعيها للزعامة الإقليمية والدولية قاداها للبحث عن روافد حيوية للنهوض بدورها الأوروبي والدولي على نحو مقرر وبخاصة في وسط أوروبا وشرقها. ومن هنا كان اهتمامها بالشرق الأدنى انطلاقاً من الإمبراطورية

العثمانية التي كانت كل الدلائل تشير إلى أن شمسها على وشك الأفول حتى أخذت تعرف في الأدبيات السياسية آنذاك بـ(الرجل المريض) التي أخذت الدول الأوروبية تتصارع على تقاسم أملاكها وخاصةً في المنطقة العربية. ومما زاد في حدة الصراع بين الدول الأوروبية المتمثلة ببريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وألمانيا، أن جميع هذه الدول كانت ولا تزال تنظر إلى الدولة العثمانية بوصفها البوابة الأمامية لأوروبا.

ومن هنا برز اهتمام ألمانيا الاستثنائي بالأجزاء الشرقية من الدولة العثمانية وتحديداً بالمنطقة العربية التي تضم بلاد الشام (سورية وفلسطين ولبنان والأردن)، وبلاد ما بين النهرين (العراق)، وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الخليج العربي.

ومن المرجح أن موضوع دراسة سياسة ألمانيا تجاه ولاية سورية له أهميته، ودلالته بالنظر إلى وقوع ولاية سورية التابعة للدولة العثمانية ضمن إستراتيجية ألمانيا العامة في الاندفاع نحو الشرق، لكونها غنية بالموارد الأولية اللازمة للصناعة الألمانية وكذلك من أجل زعزعة الوجود البريطاني تمهيداً للوثوب إلى هدف أوسع وهو الوصول إلى الهند قلعة بريطانيا التقليدية، إذ كانت رغبة ألمانيا تتمثل بمنافسة شركات المواصلات البريطانية من خلال إيجاد مصالح اقتصادية في سورية وبلاد الشام عموماً.

بيد أن أكثر ما يميز الاهتمام الألماني بسورية هو اعتماد ألمانيا في سياستها الشرقية (العثمانية) تحقيقاً لأهدافها في سورية، مداخل متعددة بدأت بالترابط مع اهتمام ألمانيا بنسج شبكة من العلاقات العسكرية والاقتصادية والتبشيرية مع الإمبراطورية العثمانية وولاياتها العربية ومنها سورية. ويظهر ذلك جلياً من خلال استعراض بحثنا الموسوم (سياسة ألمانيا تجاه ولاية سورية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين).

وسيتناول البحث الحالي الجوانب الآتية :

أولا : بدايات النشاط الألماني في سورية.

ثانياً : مظاهر الاهتمام الألماني المتعدد المجالات بسورية.

ثالثاً : زيارة إمبراطور ألمانيا لدمشق ونتائجها.

أولاً : بدايات النشاط الألماني في سورية :-

جاء النشاط الألماني في الدولة العثمانية متأخراً. فمنذ النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي، بدأ التجار الألمان من أوغسبورغ (Augsborg) ونورنبورغ (Nurenburg) بالتجارة مع الشرق الأدنى تحت حماية علم البندقية[1].

وبمرور الزمن منحت بروسيا إمتيازات تجارية عثمانية في عام 1740م، كبقية البلدان الأوربية الأُخرى، فكانت هذه الامتيازات تعد الباب الذي نفدت منه أغلب البلدان الأوربية إلى المشرق وأقامت مصالحها الاقتصادية فيه وبالأخص سورية[2]، من حيث أن هذه الامتيازات كانت في معظمها اقتصادية. إلا أن ألمانيا كان نشاطها مع الشرق الأدنى بطيئاً، يمثل فيها الجانب الاقتصادي جانباً ضعيفاً وهو جانب تجاري[3].

كانت ألمانيا من أسبق دول القارة الأوربية في بناء الخطوط الحديدية، فقد حذت حذو إنكلترا في هذا المضمار[4]، ففي عام 1835م بدئ بتمديد أولى الخطوط الحديدية فيها ولم يأت عام 1850م حتى كان في الولايات الألمانية مجموعة من الخطوط الحديدية تفوق مجموع الخطوط الحديدية في فرنسا[5]. وبحلول العام نفسه ظهرت الثورة الصناعية في ألمانيا، وهكذا نرى أن التفوق والنشاط الألماني بدأ بالتفوق التنظيمي والإداري، ثم حدث التفوق التقني بفعل الثورة الصناعية، وما ترتب عليه من نتائج خطيرة، والتي أدت بدورها إلى ازدياد ملحوظ في رؤوس الأموال. وبسبب الفوائد الجمة التي حققتها الخطوط الحديدية، فقد أصبحت تشكل عنصراً حاسماً في السياسات الاستعمارية للدول الصناعية العظمى التي حاولت استثمارها خارج القارة الأوروبية[6].

ارتبط الزحف الاستعماري الأوروبي بتطور الرأسمالية في غرب أوروبا وانعكاسات هذا التطور على العالم الخارجي[7]. بما في ذلك الدولة العثمانية وولاياتها في المشرق العربي وبخاصة بلاد الشام، إذ كانت هذه المنطقة مكاناً مناسباً للأطماع الاستعمارية الأوروبية، حيث غنى المنطقة بالمواد الخام والمنتجات الزراعية التي يحتاجها التوسع السريع في الصناعة الأوروبية، كما وجدت الدول الأوروبية فيها منطقة مناسبة لتسويق منتجاتها[8].

حدث في عام 1870م حادث أكسب مركز ألمانيا سمواً كبيراً في أعين العثمانيين، وأقترن ذلك بتضاؤل هيبة فرنسا في الدولة العثمانية. ففي العام نفسه قامت الحرب الفرنسية – الألمانية[9]، فتأثرت مشروعات فرنسا من جراء ويلات تلك الحرب، وأصبح همها على أثر

ذلك المحافظة على مصالحها الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية أمام مزاحمة الدول الأوروبية الأُخرى[10] كما ندرك من هذا الأمر أن السياسة الألمانية كان هدفها الوحيد هو كبح جماح فرنسا وعزلتها من الناحية الدولية، الأمر الذي جعل ألمانيا تقوي مركزها في ممتلكاتها الجديدة والموارد الضخمة (الاقتصادية) دون أن يزعجها أحد[11].

بعد أن استطاع بسمارك[12] (Bismarck) أن يوحد ألمانيا عام 1871م، قفزت ألمانيا بوحدتها وثورتها الصناعية واحتلت مركزاً مرموقاً لها بين الدول الأوربية، وسعت إلى مد نفوذها، كما هو حال القوى الاستعمارية القائمة آنذاك كفرنسا وبريطانيا نحو مناطق جديدة في آسيا لاعتبارات اقتصادية وسياسية، إلا أن بسمارك عارض ولم يؤيد فكرة التوسع الاستعماري محتجاً بأن تكاليف احتلال مستعمرة والدفاع عنها ستتجاوز فوائدها، إلا أن الرأي العام الألماني في أواخر عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر كان مع الحصول على مستعمرات وأراضٍ جديدة، في وقت تسابقت فيه الدول الأوروبية للحصول على مستعمرات جديدة[13]. لذلك دعا بسمارك لتأسيس مستعمرات في القارة الأفريقية، واستطاع أن يحصل على نصيبه في عملية النهب الاستعماري الممنهج للقارة الأفريقية. كما اتجهت السياسة الخارجية الألمانية إلى بلدان المشرق العربي[14]. لاسيما سورية وفلسطين والعراق التي كانت تخضع للسيطرة العثمانية، كي تنشئ لها مركزاً متميزاً في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، فالدولة العثمانية ذات موقع حربي مهم، قريب من ألمانيا، وغني بموارده الأولية اللازمة للصناعات الألمانية، إذ جعل التغيير الاقتصادي السريع ألمانيا تنشد أسواقاً جديدة ومواد خاماً[15]. وفي مقدور ألمانيا أن تتخذ من الدولة العثمانية مركزاً لمناوأة النفوذين البريطاني والفرنسي في الشرق، اللذين سيطرا على قناة السويس[16].

كما حدث في عام 1878م حادثٌ آخر أكسب مركز ألمانيا سمواً كبيراً أيضاً في أعين العثمانيين، هو عقد مؤتمر برلين[17] الذي تخلت فيه الدول الأوروبية عن سياسة المحافظة على تمامية الدولة العثمانية، فوجدت فرنسا أن الخطر بدأ يحيق بمصالحها الاقتصادية في سورية، واتخذت ألمانيا الخطوة الأولى عن طريق الزحف نحو الشرق في محاولتها للتوسط بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية. وخرجت ألمانيا من المؤتمر دولة كبرى تريد أن تنفذ إلى الشرق وتدخل رؤوس أموالها ومنتجاتها الصناعية[18].

ويتضح بعد الانتهاء من أعمال مؤتمر برلين أن الدولة العثمانية بدأت تعتمد بصورة كبيرة على تأييد ألمانيا بعد أن تخلت بريطانيا وفرنسا عن سياسة التكامل السياسي للدولة العثمانية، وكانت ألمانيا في تطورها كدولة صناعية واستعمارية قد تطلعت إلى مجالات استعمار خارج أوروبا، وكان الشرق الأدنى أحد هذه المجالات، وبالتالي فقد بدأ نشاطها الاقتصادي في سورية، وركزت اهتمامها بصفة خاصة بها، وذلك لأن الأوضاع فيها كانت مهيأة للتوغل وللاستحواذ على ما فيها من أسواق وخامات، إذ كانت سورية في الوقت نفسه غنية بمواردها الأولية ومن الممكن أن تكون سوقاً رابحاً للبضائع الألمانية، وهي ذات موقع جغرافي ممتاز، وبالتالي يمكن أن تكون ميداناً واسعاً للتوسع الاقتصادي والسياسي الألماني[19]. كما أن طبيعة ألمانيا في ذلك الوقت كانت تحتم إتباع هذه السياسة، فقد كان عدد السكان يتزايد فيها، كما ازدادت حاجتها الشديدة إلى المواد الغذائية والمواد الأولية[20].

أصبح العقد الثامن من القرن التاسع عشر نقطة تحول في تطور نشاط ألمانيا الاقتصادي، وبدأت تظهر على المسرح الدولي كقوة استعمارية تسعى بنشاط للحصول على مستعمرات، وبدأ ساستها يطالبون ذلك علناً[21].

على أثر ذلك تتابع دخول قناصل أو وكلاء قناصل ألمانيا وتجارها إلى سورية، فوجد في دمشق عام 1887م عدد قليل من القناصل والتجار الألمان، ولم يكن هذا مألوفاً في دمشق، وعلاوة على ذلك ارتفعت مكانتهم من نظرة تحقير ومنع ارتداء لباسهم الوطني ووضع الشارات المميزة إلى نظرة تقدير وربما نظرة خوف أيضاً. رغم احتجاج سكان مدينة دمشق[22].

أما علاقة ولاة سورية بقناصل ألمانيا في دمشق فكانت ودية، وذلك لاعتقادهم بعدم وجود أطماع لألمانيا في الدولة العثمانية، وعزز هذه العلاقة الزيارات والهدايا المتبادلة بين الطرفين[23]. وحرصاً على استمرار العلاقات الطيبة مع ألمانيا نقلت ولاية سورية قائم مقام حيفا لحصول سوء تفاهم بينه وبين سكان المستعمرات الألمانية في قضاء حيفا، وعينت قائم مقاماً آخر ذا خبرة ودراية كي يقوم بتحصيل الضرائب منهم[24].

تعاظم نشاط الألمان في سورية من خلال عمليات الحفر والتنقيب عن الآثار، فقامت بعثات علمية ألمانية بالتنقيب عن الآثار في سورية، وقعت الدولة العثمانية معها اتفاقية

منحت البعثات بموجبها امتيازاً للحفر والتنقيب لمدة سنة واحدة. ورغم حرص الدولة العثمانية على آثار سورية، لاسيما الآثار الإسلامية، فقد تسربت الآثار إلى ألمانيا وبقية الدول الأوربية[25].

وهكذا يتبين أن النشاط الألماني في سورية ظهر في ثمانينيات القرن التاسع عشر. ويعزى ظهور نشاط ألمانيا المتأخر إلى اكتمال وحدتها وانشغالها بترتيب أوضاعها الداخلية وتأخرها في مرحلة الثورة الصناعية، مقارنة ببريطانيا التي حاولت مد نفوذها إلى مناطق واسعة من العالم لتأمين احتياجاتها من المواد الخام الأولية والأسواق، أي إتباعها سياسة استعمارية مع دول العالم عكس ألمانيا التي حاولت بناء علاقاتها على أساس استبعاد القوة العسكرية، فاستطاعت الحصول على امتيازات في سورية وبلاد الشام.

ثانياً : مظاهر الاهتمام الألماني المتعدد المجالات بسورية :-

كان دخول ألمانيا مجال الحركة الاستعمارية متأخراً، مع أنها تملك أقوى جيش في القارة بل في العالم، من حيث التنظيم والإعداد والتعداد، ولكن الأطماع الألمانية أخذت تلاقي بعض الصعوبات في طريقها من فرنسا وبريطانيا، لذلك اتجهت نحو الدولة العثمانية التي شكلت منفذاً منطقياً لها[26].

رحبت ألمانيا بسياسة التقارب مع الدولة العثمانية لتتخذ ميداناً للتوسع الاقتصادي، إذ أرادت ألمانيا الحصول على امتيازات في منطقة الشرق الأوسط، التي تعد منطقة إستراتيجية واقتصادية، وفي الوقت نفسه أراد السلطان عبد الحميد[27] التقرب من ألمانيا لإعادة مجد الإمبراطورية العثمانية أملاً في وقوف ألمانيا إلى جانبه لاستعادة الأراضي التي خسرتها الدولة العثمانية في البلقان وفي شمال أفريقيا. فضلاً عن العداء التقليدي بين روسيا والدولة العثمانية، وكذلك العداء بين روسيا وبين القيصر وليم الثاني[28] (Wilhelm II) من أجل التوسع في أراضي البلقان، بالإضافة إلى أن ألمانيا كانت دولة ناشئة مبرأة من التطلعات الاستعمارية إذا ما قورنت مع بريطانيا وفرنسا[29]، فكان ذلك سبباً للتباعد العثماني من جهة، والبريطاني والفرنسي من جهة أُخرى. وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون هنالك تقارب ألماني-عثماني.

أضيفت ألمانيا إلى دائرة القوى الأوروبية التي لها اهتمام فعال في سورية، فالاهتمام بسورية بدأ بالترابط مع اهتمام ألمانيا بنسج شبكة من العلاقات العسكرية والاقتصادية والتبشيرية مع الإمبراطورية العثمانية وأمصارها العربية ومنها سورية، وتبدأ مظاهر هذا الاهتمام المتعدد المجالات بالآتي :

1- أتبعت ألمانيا نحو الدولة العثمانية سياسة التوسع الاستعماري بالتغلغل السلمي، حتى لا تكلفها حرباً، ولا تثير معارضة صريحة من جانب الدول، وقد عرفت هذه السياسة بـ(سياسة الاندفاع نحو الشرق)، نظراً لطمع ألمانيا في مكانة عالمية مضاهية لمكانة بريطانيا ومنافسة لها ولفرنسا وروسيا دولياً في منطقة الشرق خاصة متسلحة بقوة وقدرات اقتصادية صناعية وتجارية عالية الجودة، وإن هي حرصت على انتهاج سياسية سلمية في زحفها نحو الشرق، وذلك باستخدامها رؤوس أموالها ومنتجاتها الصناعية سبيلاً لنشر نفوذها السياسي والثقافي دون اللجوء إلى القوة[30].

2- التعاون السياسي بين ألمانيا والدولة العثمانية الذي تزايد بوتائر عالية وذلك برفع التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين من مستوى مفوضية إلى سفارة في عام 1876م. ويرى بعض الباحثين بالشأن الألماني-العثماني آنذاك[31]، بأن اهتمام ألمانيا بتعزيز علاقاتها السياسية مع الدولة العثمانية، والعمل على أن تكون قوية وقادرة على مواجهة الأطماع الأوروبية لهي من أفضل الضمانات للتوسع الاقتصادي الألماني في المشرق العربي وبالأخص سورية. في حين يرى بعضهم الآخر بأن المصير النهائي للدولة العثمانية أن تصبح محمية ألمانية، أي تجزئة الدولة العثمانية وتحويلها إلى مستعمرة لألمانيا. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن نذكر إحدى الدعوات التي كان الاتحاد الجرماني الألماني يطلقها بهذا الشأن قائلاً : ((ينبغي أن يجري الاحتفاظ بالدولة العثمانية كتشكيل حكومي خاص موضوع تحت السيادة الألمانية على شكل محمية في أقل تقدير وسيكون من الأفضل لنا أن نمتلك ما بين النهرين وسورية من جهة وأن تكون لنا من الجهة الأُخرى السيادة على شكل حماية على آسيا الصغرى السلطانية التي يقطنها الأتراك بالأساس وأن تجتذب إلى دائرة المصالح الألمانية كذلك الجزيرة العربية مع المحافظة على الاستقلال الذاتي التام لسكانها)) [32]. بينما رأى فريق ثالث بأن إنقاذ ألمانيا لا يتم

إلا بتحرير البحار من الهيمنة البريطانية، بمعنى أن هذا الفريق رأى في السيطرة أو الهيمنة على الدولة العثمانية مجرد أمر ثانوي ومرتبط بهيمنة ألمانيا على البحار بهدف تعزيز مكانتها في وسط وشرق أوروبا[33].

3- البعثات العسكرية الألمانية إلى الدولة العثمانية بناءً على رغبة وطلب الباب العالي لإعادة هيكلة الجيوش العثمانية وتدريبها وتزويدها بالأسلحة والأجهزة العسكرية الألمانية، وأُخرى عثمانية إلى الاكاديميات العسكرية الألمانية، فقد حدث تغيير مهم في السياسة الألمانية نحو الدولة العثمانية في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، إذ أن بسمارك بقي حتى نهاية عهده لا يحبذ مبدأ التغلغل الألماني في الدولة العثمانية خوفاً من إثارة بريطانيا[34]، لكنه في عام 1881م لبى طلب السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ووافق على تزويد بلاده بالخبراء العسكريين والماليين، وأصبح دعم الدولة العثمانية وتقويتها، على أمل أن تكون في يوم ما حليفة لألمانيا، هدفاً مهماً من أهداف السياسة الخارجية الألمانية، واستقدمت الدولة العثمانية العديد من الخبراء العسكريين والإداريين الألمان، ومن بين أشهر القادة الألمان وأول المنخرطين في مثل هذه المهمات كان المارشال الألماني كولمان فان دير غولتز[35] (Kohlmann Van Der Goeltz) وتم انتدابه للعمل في الجيش العثماني، وأصبح له مقامه المرموق في تعزيز النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، إذ استطاع أن يستغل نفور الدولة العثمانية من البريطانيين والفرنسيين، وأن يتقرب من السلطان وحاشيته، وكذلك البعثة العسكرية الألمانية بقيادة الكابتن في الحرس الملكي الألماني هلموت فون مولتكه[36] (Helmuth Von Moltke) ، وغيرها الكثير من البعثات العسكرية الألمانية[37].

4- التعاون الألماني – العثماني في المجال الاقتصادي فقد جاء متأخراً نسبياً عن المجال السياسي وذلك بسبب الديون العثمانية الداخلية والخارجية التي تسببت بها حروبها مع دول الجوار الأوروبي[38]، مثقلة بها كاهل الدولة العثمانية وذلك من خلال (إدارة الدين العمومي العثماني) [39] مهمتها تولي أمر تسديد ديون الدولة الأجنبية والداخلية، ويقف على رأسها مجلس تنفيذي جرى تشكيله عام 1883م يضم ممثلاً عن البنك الإمبراطوري العثماني وممثلين عن الدائنين الأجانب (عضو إنكليزي، وعضو ألماني، وعضو

إيطالي، وعضو نمساوي – هنغاري، وعضو عثماني) وممثل عن حملة الأسهم ذات الأولوية.

ومما يدل على اهتمام ألمانيا بتنمية علاقاتها الاقتصادية مع الدولة العثمانية، إن بسمارك نفسه كان قد أشار على عبد الحميد الثاني الاتصال ببيت المال الألماني في برلين، وذلك سعياً لإيجاد حل لديون الدولة العثمانية. كما يظهر هذا الاهتمام من خلال عقود القروض التي أبرمتها الدولة العثمانية مع البنك الألماني لتسديد أثمان الذخيرة الحربية[40]. وكذلك من خلال المبادلات التجارية فقد ارتفعت الصادرات الألمانية وفي الوقت نفسه ارتفعت صادرات الدولة العثمانية إلى ألمانيا[41]. وأنشئت شركة بواخر الشرق الألمانية أو شركة الخطوط الألمانية المشرقية[42] (Deutsch Levant Linie) لتسيير السفن التجارية بين بحر الشمال والشرق الأدنى، وأخذت البواخر الألمانية تترد بانتظام على الموانئ العثمانية، فزادت تجارة ألمانيا زيادة ملحوظة مع بلاد الشام لاسيما مع سورية[43].

5- سعي ألمانيا إلى توسيع نطاق نفوذها من خلال الزيارات الرسمية التي قام بها بعض ملوك ألمانيا وقياصرتها إلى أسطنبول ومن هناك إلى فلسطين وسورية[44].

مما سبق يمكن القول بأن اهتمام ألمانيا بسورية كان ينظر إليه ويتم من زاوية مصالح ألمانيا مع الدولة العثمانية من جهة، ومن زاوية أولوية مصالحها في وسط وشرق أوروبا وتوظيف علاقاتها ونفوذها في الدولة العثمانية وولاياتها العربية الآسيوية من جهة ثانية. كما يتضح من خلال ما تقدم من عرض إن النفوذ الألماني في الدولة العثمانية قد توسع ونما نمواً مطرداً لا يتناسب ونفوذ الدول الأُخرى، وكان واضحاً من الناحية العسكرية بالأخص.

ثالثاً : زيارة إمبراطور ألمانيا لدمشق ونتائجها :-

كانت سورية أكثر الولايات العثمانية تأثراً بالأطماع الأوروبية، فقد أدى رأس المال الأجنبي إلى استعبادها اقتصادياً، وكان عهد السلطان عبد الحميد الثاني أكثر العهود ملاءمة لذلك، إذ استغلت ثروات الدولة العثمانية بطريقة شبه استعمارية، واصبحت ممتلكاتها مصدراً للتزود بالخامات الأولية، ومن الممكن أن تكون ميداناً واسعاً للتوسع الاقتصادي والسياسي الألماني[45].

كان الإمبراطور الألماني وليم الثاني يعمل جاهداً في هذا الاتجاه، إذ أظهر رغبة شديدة في توطيد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية والبلاد التابعة لها، فبعد سنة واحدة من وصوله إلى العرش، أي في عام 1889م، قام بزيارة لأسطنبول على الرغم من معارضة بسمارك، ففي الأول من تشرين الثاني من العام نفسه، أبحر اليخت الإمبراطوري الألماني في الدردنيل يحمل على ظهره الإمبراطور وليم الثاني وزوجه في زيارتهما للسلطان عبد الحميد الثاني إلى اسطنبول، حيث لقي من عبد الحميد الثاني بالغ التكريم والترحاب[46]، وقد أعجب الإمبراطور بآراء السفير الألماني في الاستانة، البارون هاتسفيلد (Baron Hatzfeld) بشأن التعاون الألماني–العثماني، إذ قال : ((أن فرنسا تمتعت بوضع متفوق في الدولة العثمانية حتى حملة نابليون على مصر عام 1798، وأن إنكلترا التي حاولت الحلول محل فرنسا، قد أثارت شكوك الأتراك بها بعد أن ضمّت قبرص إليها عام 1878م، واحتلت مصر عام 1882م ... إن فراغاً قد وجد نتيجة لذلك، ولابد لقوة أوروبية من ملئه، وإن ألمانيا هي الدولة المؤهلة لملء هذا الفراغ)) [47]. وأعقب هذه الزيارة التوقيع على معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية وألمانيا عام 1890م، إذ ظهر الاتجاه الألماني الجديد بشكل واضح[48].

وفي تشرين الأول عام 1898م قام الإمبراطور الألماني بزيارته الثانية إلى أسطنبول، للوصول إلى وفاق اقتصادي ألماني – عثماني، بينما كان الغرض المعلن من هذه الزيارة الحج إلى الأماكن المقدسة، أي أن الدافع الأول للزيارة هو دافع ديني، ففي 25 تشرين الأول من العام نفسه، رست ثلاث بوارج ألمانية تنقل الإمبراطور وحاشيته في ميناء حيفا، وفي صباح اليوم التالي أي 26 تشرين الأول تجمّع كافة أفراد المستعمرة الألمانية في حيفا في ساحة القنصلية الألمانية من أجل تحية الإمبراطور، وتجول الإمبراطور في المستعمرة، ثم اتجه إلى يافا ومنها إلى القدس، حيث زار المستعمرات الألمانية واستقبل استقبالاً حافلاً[49]، ودعي لحضور بعض الحفلات الدينية في القدس، وبعد أن زار بيت المقدس عاد إلى دمشق، فزار قبر صلاح الدين الأيوبي والمسجد الأموي بدمشق، وأقيمت له احتفالات فخمة[50]، وفي 8 تشرين الثاني من العام نفسه ألقى الإمبراطور خطاباً في دار بلدية دمشق، شكر فيه السلطان عبد الحميد الثاني الذي تمتع بتأييد جميع المسلمين في العالم، وأشاد بالعلاقات الألمانية التقليدية المتميزة مع المسلمين، وقال: ((وليوقن صاحب الشوكة السلطان

عبد الحميد خان الثاني والثلثمائة مليون من المسلمين المرتبطين بمقام خلافته العظمى ارتباطاً قوياً والمنتشرين في جميع أنحاء الكرة الأرضية أن إمبراطور ألمانيا سيبقى محباً لهم إلى الأبد)) [51].

أحدثت هذه الزيارة نشاطاً كبيراً في الأوساط الدولية، فقد قلقت منها روسيا أشد القلق، وعدّتها موجهة ضد مصالحها بالذات، في حين ارتاحت بريطانيا إلى ما أحدثته تلك الزيارة من خصومة بين روسيا وألمانيا، وقد استفاد عبد الحميد الثاني إفادة كبرى من هذه الزيارة لأنها عززت موقفه إزاء الدول الأوروبية التي كانت ناقمة جداً عليه بسبب حوادث الأرمن التي وقعت في القسطنطينية آنذاك[52].

بيّن فون بيلوف (Von Buelov) وزير الخارجية الألماني الذي كان يرافق الإمبراطور الألماني، حقيقة الخلفيات السياسية لهذه الزيارة التي أخذت طابعاً هجومياً ولكنه تكتيكي، حيث قال : ((لقد غادرت تركيا وأنا مقتنع بأننا أصبنا فيها حقلاً واسعاً لنشاطنا الاقتصادي وصديقاً شجاعاً أيضاً لوقت الخطر ... إن من جملة المنافع التي تحققت لنا بفعل رحلة القيصر هي حصولنا على امتياز بإنشاء مرفأ حيدر باشا، وامتياز مد الأسلاك البحرية بين كونستنزا واسطنبول، وتعزيز الصلات بين الحكومة التركية والشركات الألمانية ... وسيكون في مقدورنا بفضل الأسلاك البحرية، أن نتصل بالاستانة مباشرة عن طريق المخابرات البرقية، وقد يكون هذا الخط نواة خط عالمي جديد. ومما يجب أن ننوه به هنا هو تصميم إيصال سكة حديد الأناضول إلى بغداد وهو ما نأمل به اكمال الفتح الاقتصادي في آسيا الصغرى)) [53]، كما علق المؤرخ الألماني نومان (Noman)، صاحب كتاب (أوربا الوسطى)، الذي حضر الزيارة، على خطاب الإمبراطور قائلاً : ((من المحتمل أن يقع سلطان استانبول بأيدي الروس فيقوم ساعتئذ خليفة مسلم في دمشق أو غيرها، ومن المفيد أن يكون الإمبراطور صديق المسلمين جميعاً لا السلطان وحده، كما أن الدعوة إلى الجهاد المقدس في حالة قيام حرب عالمية ستفيد حتماً ألمانيا صديقة الخليفة)) [54].

لم يكن هدف زيارة وليم الثاني لاسطنبول وفلسطين وسورية، حماية البروتستانت في الأراضي المقدسة، ولا مجرد مجاملة صديقه عبد الحميد الثاني. وإنما اتفق وجوده في اسطنبول مع منح امتياز مرفأ حيدر باشا إلى شركة خط حديد الأناضول الألمانية[55]. فعلى

أثر هذه الزيارة انشأت أحدى شركات الملاحة الألمانية محطة لها في أسطنبول، وأخذت السفن الألمانية تبحر إلى الموانئ العثمانية وسواحل البحر الأبيض المتوسط[56].

لقد كان لهذه الزيارة نتائج واسعة تمثلت بإعطاء دفعة قوية للمشاريع الاقتصادية الألمانية، فحصل الإمبراطور على وعد من الدولة العثمانية بالتصريح ببناء خط حديد بغداد بين قونية وبغداد، إذ وافق عبد الحميد الثاني بصفة مبدئية في 27 تشرين الثاني 1899م على منح البنك الألماني امتيازاً بإنشاء خط حديدي يمتد من قونية على الحدود السورية التركية إلى بغداد فالخليج العربي. وكان الهدف منه تمكين الرأسمالية الألمانية من استغلال المصادر المعدنية والزراعية في الدولة العثمانية، وكذلك الاستفادة من هذا الخط لمد فرع منه إلى حلب عبر سورية ثم إلى شبه الجزيرة العربية[57].

أثار حصول الألمان على هذا الامتياز ضجة كبيرة بين الأوساط المالية والسياسية في كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا، فمنحت الشركات الألمانية امتياز بنائه باتفاقية أبرمت ببرلين في 6 آذار 1899م بين البنك الألماني والبنك العثماني وشركة سكة حديد أزمير – قصبة[58]. وكانت الغاية الألمانية من وراء هذا المشروع تحقيق أهداف معينة، تمثلت بمنح الحكومة الألمانية في ذلك الوقت القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى حدود الهند البريطانية، كما قدر لهذا المشروع أن يساهم في توسيع رقعة النشاط التجاري الألماني خارج القارة الأوروبية، إذ سيختصر الطريق من أوروبا إلى الهند بـ(72) ساعة على الأقل مقارنة بالطريق البحري المار بقناة السويس[59].

وفتحت هذه الزيارة العلاقات بين ألمانيا والدولة العثمانية على مصراعيها، وفتحت أسواق الشرق أمام الألمان، وأصبح لألمانيا نفوذ سريع في الشؤون العثمانية[60]، وبدأت مرحلة التعاون المصرفي والشركات الألمانية والعثمانية، إذ أسس بعض الممولين الألمان البنك الألماني – الفلسطيني (Die Deutsche Paleaestine Bank) في برلين عام 1899م وفتحت له فروع في دمشق وحلب وطرابلس والقدس ويافا وحيفا وبيروت، كما أنشئت بنوك أُخرى لألمانيا في الشرق، وبذلك أصبحت البنوك الألمانية الممول الرئيس للاقتصاد العثماني[61].

وهكذا أخذ النفوذ الاقتصادي الألماني يتصاعد بشكل متواصل في عمق أوساط الدولة العثمانية، فحلت مصانع الأسلحة الألمانية محل المصانع البريطانية والفرنسية في تزويد الجيش العثماني بالسلاح. وتبع ذلك جيش من التجار الألمان الذين غزوا بسلعهم أسواق سورية والشرق الأدنى، إذ بدأ عدد التجار الألمان يزداد بهذه المناطق بصورة واضحة، لاسيما في مطلع القرن العشرين، وارفقت ألمانيا الحملة الاقتصادية بحملة تبشير في الدولة العثمانية والبلاد العربية على غرار ما كانت تفعله بريطانيا وفرنسا وروسيا، حيث نشطت جمعيات التبشير الألمانية في سورية وفلسطين ولبنان[62]. وقد كان لهذه الجمعيات التبشيرية خطرها الكبير على مستقبل سورية وفلسطين، وبصورة خاصة عندما تدهورت العلاقات الألمانية البريطانية، مما زاد من سياسة الانطلاق الاستعماري الألماني في الدولة العثمانية[63]. فظهرت المستعمرات الزراعية الألمانية في فلسطين، وإنشاء بعض المعالم في سورية كتعمير الكنائس ودور الأيتام السورية والمستشفيات والمنشآت الخيرية البروتستانتية[64]، والمؤسسات الثقافية والعلمية الألمانية في سورية[65].

ومن الجدير بالذكر أن ألمانيا في مطلع القرن العشرين قد حصلت على امتياز آخر لإنشاء الخطوط الحديدية في أراضي الدولة العثمانية. تمثل بإقامة (الخط الحديدي الحجازي) الذي وصل بين دمشق والمدينة المنورة، وأنجز خلال المدة (1900–1908)م بمساعدة الألمان، إذ أوكل عبد الحميد الثاني إلى المهندسين الألمان مهمة تخطيط بنائه، فكان لألمانيا نصيب الأسد في المشاركة بتنفيذه. ولقد خدم هذا الخط سياسة عبد الحميد الإسلامية، وكذلك المصالح الإستراتيجية الألمانية لأن من شأنه ان يهدد مواصلات الإمبراطورية البريطانية في البحر الأحمر[66].

مما سبق يتضح أن زيارة الإمبراطور الألماني لدمشق كانت في أساسها لتأكيد المصالح الاقتصادية الألمانية في سورية وتوسعها. لاسيما أن الدبلوماسية الألمانية في الشرق الأدنى كانت دبلوماسية الخطوط الحديدية، لذلك كان الهدف الرئيس للإمبراطور من هذه الزيارة بالدرجة الأولى هو الحصول على الكثير من الفوائد الاقتصادية والمالية من خلال استثمار البنوك الألمانية لرؤوس أموالها في انشاء السكك الحديدية، وتجهيز بناء الخطوط بأدوات ومعدات ألمانية، مستغلة الدولة العثمانية التي كانت غير قادرة على بناء

السكك الحديدية بنفسها بسبب متاعبها المالية، الأمر الذي استغلته ألمانيا، فضلاً عن الجانب السياسي الذي تمثل بتحجيم النفوذ البريطاني والفرنسي من جهة ونشر النفوذ الألماني من جهة أُخرى.

الخاتمة

أكدت الدراسة أن دخول ألمانيا مجال الحركة الاستعمارية كان متأخراً، مع أنها تملك أقوى جيش في القارة الأوروبية بل في العالم، من حيث التنظيم والإعداد والتعداد، ولكن الأطماع الألمانية أخذت تلاقي بعض الصعوبات في طريقها من فرنسا وبريطانيا وروسيا، لذلك اتجهت نحو الدولة العثمانية، التي شكلت منفذاً منطقياً لها، واتبعت نحوها سياسة التوسع الاستعماري بالتغلغل السلمي، حتى لا تكلفها حرباً ولا تثير معارضة صريحة من جانب الدول، وقد عرفت هذه السياسة بسياسة الاندفاع نحو الشرق.

أما الأطماع والمصالح الألمانية في سورية، فيمكن القول بأنها قد ظهرت في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أي بشكل متأخر مقارنة بالدول الأوروبية الأُخرى الآنفة الذكر، لاسيما عندما بدأت ألمانيا بسياسة الانفتاح نحو الدولة العثمانية بعد أن أقام السلطان عبد الحميد الثاني عام 1881م صداقة قوية مع المستشار الألماني بسمارك جعلته يعتمد على ألمانيا في تنظيم الجيش العثماني وتدريبه وتسليحه، وذلك بأرسال البعثات العسكرية الألمانية. وبتسلم الإمبراطور وليم الثاني الحكم في ألمانيا، أعاد رسم سياسة التوسع نحو الشرق، فاتاحت هذه السياسة لألمانيا نفوذاً سريعاً في الشؤون العثمانية تمثل بمنح امتيازات لبناء خط السكة الحديد بين برلين وبغداد، وبين اسطنبول والحجاز مروراً بحلب ودمشق، وبالتالي أصبح بمقدور ألمانيا أن تتخذ من الدولة العثمانية مركزاً لمناوأة النفوذين البريطاني والفرنسي.

وخلاصة القول، أن ظهور ألمانيا كدولة قوية في ميدان التسابق الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر سبب انزعاجاً كبيراً في الأوساط البريطانية والفرنسية، واشتدت تبعاً لذلك جهودهما للحصول على مناطق نفوذ لهما في بلاد الشام وبالأخص في سورية. لاسيما أن ألمانيا أرادت أن يكون لها دور واضح على الصعيد الخارجي حتى تظهر بمظهر الدولة

القوية وأن تفزع جيرانها المتمثلة ببريطانيا وفرنسا، وان تكون دولة ذات قوة استعمارية وأن تكون لها مستعمرات دولية.

الهوامش و المصادر

(1) كان التجار الإيطاليون من البنادقة والفلورنسيين أسبق الأجانب إلى المتاجرة مع بلاد الشرق الأدنى والإقامة فيها، وكان التجار الآخرون من إنكليز وفرنسيين وغيرهم يمارسون تجارتهم عن طريق هؤلاء التجار الإيطاليين. للمزيد راجع : أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص38.

(2) ز.ي.هِرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة : مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص61 .

(3) محمد رجائي ريان، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (1535–1920)، مجلة دراسات تاريخية، العددان (27 و 28)، أيلول – كانون الأول، جامعة اليرموك، 1987، ص43.

(4) للمزيد راجع : كارلتون هيز، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمة : أحمد عبد الباقي، ط2، مطبعة مكتبة المثنى، بغداد، 1962، ص111–112.

(5) ساطع محلي، النقل والمواصلات، مطبوعات وزارة المواصلات، دمشق، 1960، ص97.

(6) للمزيد راجع :

Frederic Austin Ogg, Economic Development of Modern Europe, New York, The Macmillian Company, 1958, P.143.

(7) للمزيد راجع : الفضل شلق، الدولة العثمانية ودمجها في الرأسمال العالمي، مجلة الاجتهاد، العددان (45 و 46)، دار الاجتهاد للأبحاث والنشر، بيروت، 2000، ص7–13.

(8) المصدر نفسه، ص14 .

(9) في عام 1870م تقدمت الجيوش الألمانية سريعاً في الأراضي الفرنسية وأخذت تهزم الجيش الفرنسي في مواقع متتالية، واضطرت باريس في النهاية إلى التسليم في 28 كانون الثاني 1871م. للمزيد راجع : عبد العزيز سليمان نوار، أوروبا من الحرب البروسية–الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية، دار الفكر العربي، مصر، 1982، ص97–123.

(10) محمد قاسم واحمد نجيب هاشم، التاريخ الحديث، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص173–174.

(11) للمزيد راجع : عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815–1960، القاهرة، 1980، ص45؛ خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى (1789–1914)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998، ص257.

(12) هو أوتو فون بسمارك (Otto Von Bismarck) مستشار ألمانيا الحديدي، ولد من أسرة نبيلة عام 1815م في مقاطعة شينهاوزن الواقعة على بعد أربعين ميلاً شرقي برلين، كان أبوه ضابطاً في الجيش البروسي وأمه من المتعلمات المستغلات في وظائف الدولة، تربى على احترام تقاليد الطبقة الارستقراطية فكان محافظاً ارستقراطي النزعة. كان يرى أن الاتحاد الألماني المنشود لا يتحقق إلا بزعامة بروسيا، وأن النمسا عدوة الوحدة الألمانية، وأن الحكم الملكي المطلق هو أحسن الأنظمة الحكومية، بدأ حياته السياسية عضواً في البرلمان المحلي الألماني، وأصبح رئيساً لوزراء بروسيا عام 1862م، وأنطلق سريعاً للعمل على تحقيق الوحدة الألمانية عام 1870م، قاد بلاده لتحقيق انتصارات عديدة فانتصر على الدنمارك عام 1864م، وعلى النمسا عام 1866م، وعلى فرنسا عام 1870م، وفي عام 1871م تم إعلان الإمبراطورية الألمانية، وأصبح بسمارك مستشاراً فيها، كما أوجد الوحدة النقدية الألمانية (المارك) وأنشأ مصرفاً للإمبراطورية عام 1875م، وفي عام 1890م تم عزل بسمارك على يد الإمبراطور الألماني وليم الثاني الذي انفرد بالسلطة دون منازع. للمزيد راجع : عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض، 1993، ص326-347؛ الموسوعة العربية، ج5، ط1، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2001، ص114.

(13) رياض جاسم محمد الأسدي، النشاط الألماني في الخليج العربي 1900-1914، مجلة دراسات تاريخية، العددان (73 و 74)، آذار حزيران، مركزدراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2001، ص223.

(14) المشرق العربي يشمل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق ومصر.

(15) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1991، ص85.

(16) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج3، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1977، ص1344-1345.

(17) هو المؤتمر الذي عقد في عام 1878م، اتفقت فيه سياسة ألمانيا مع سياسة النمسا وبريطانيا، وأيد بسمارك جميع المشروعات الانكليزية التي كانت ترمي إلى تضييق الخناق على روسيا، وتقرر في المؤتمر تقليص مطامع روسيا ومساحة بلغاريا، وتحول جنوب بلغاريا إلى ولاية مستقلة تابعة للدولة العثمانية تحت اسم (روميلي الشرقية) ، وحصلت النمسا على البوسنة والهرسك لقاء وقوفها على الحياد، وأجبر السلطان على خسارة قبرص لصالح بريطانيا وبذلك خسرت الدولة العثمانية الجزء الأكبر من أوروبا العثمانية إذ احتل الفرنسيون الجزائر عام 1830م وتونس عام 1881م بعد معاهدة باردو، واحتل الانكليز عدن عام 1839م ومصر عام 1882م، ورغم ذلك فلقد عمل السلطان عبد الحميد الثاني على إحباط أي حرب يمكن أن تجر بلاده إلى كارثة أكبر، أو أي محاولة جديدة يمكنها أن تؤدي إلى اقتطاع أي جزء مما تبقى من أراضي ولاياته في بلاد الشام. للمزيد راجع : محمود

عامر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1979، ص429؛ سعيد البرجاوي، الإمبراطورية العثمانية، بيروت، 1993، ص250؛ ميلاد المقرحي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1995، ص217.

(18) علي محافظة، العلاقات الألمانية – الفلسطينية 1941–1945، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص12–13.

(19) محمد أنيس، محاضرات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، مكتبة دار العالم العربي، القاهرة، د.ت، ص142.

(20) المصدر نفسه، ص103.

(21) مثلاً تصريح بيلوف وزير الخارجية الألماني الذي أصبح خلال الأعوام (1900–1909) مستشاراً لألمانيا، إذ صرح قائلاً : ((لقد ذهب الوقت الذي كانت فيه الشعوب الأُخرى تقتسم فيما بينها الأرض والمياه، في حين نكتفي نحن الألمان بالسماء الزرقاء فقط إننا نطالب لأنفسنا بمكان تحت الشمس)). هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد السادس والعشرون، السنة الحادية عشرة، بغداد، 1985، ص41 .

(22) يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج1، ط1، دار طلاس، دمشق، 1986، ص351–352.

(23) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864–1914، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969، ص329.

(24) كان في فلسطين مستعمرات زراعية ألمانية صغيرة على غرار مستعمرات اليهود تشبه القرى، المصدر نفسه، ص329

(25) المصدر نفسه، ص330.

(26) محمد كمال الدسوقي، تاريخ أوربا الحديث، دار الثقافة، بيروت، 1976، ص208.

(27) ولد عام 1842م، وهو ابن السلطان عبد المجيد الأول ووالدته أحدى الجواري الجركسيات، وقد بويع بالسلطنة عام 1876م، وأعلن الدستور العثماني في العام نفسه، كان وريثاً أصيلاً للتنظيمات، فقد اهتم مع رجال التنظيمات بأعادة تنظيم الاقتصاد والجيش وإدارة الدولة، فطبق مركزية الإدارة مما حسن كفاءة الحكومة، عرف باستبداده وتعصبه مما أدى إلى تأسيس الجمعيات ذات الأهداف السياسية، وقام ببعض الإصلاحات منها القضاء على الفساد الإداري والرشوة. تحمل الكوارث لمدة ثلاثين عاماً. فبعد اعتلائه العرش هزمت الدولة العثمانية في حربها مع روسيا 1877–1878م. للمزيد راجع : محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني أخر السلاطين العثمانيين الكبار، دار القلم، دمشق، 1990؛ إبراهيم

بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، القاهرة، 2004، ص371-372.

(28) ولد عام 1859م وهو حفيد الملكة فيكتوريا، خلف أباه وليم الأول عام 1888م، وهو في الحادية والثلاثين من عمره، امتاز بمقدرة فائقة في الخطابة والتأثير على الشعب، وأبدى اهتماماً بالغاً بالجيش والأسطول منذ أول حكمه، آمن بحق الملوك الإلهي، وأكد أن إرادة الإمبراطور هي دستور البلاد، قطع صلاته بمؤسس الإمبراطورية بسمارك، إنفرد بالحكم، وحالف الدولة العثمانية والنمسا، ودخل الحرب العالمية الأولى، وفي 9 تشرين الثاني 1918 حدث تمرد في صفوف الأسطول الألماني وأجبر القيصر وولي عهده على الفرار إلى هولندا تاركين العرش، ونودي بالجمهورية في اليوم نفسه في برلين. توفي عام 1941م. للمزيد راجع : هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة : زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، ط3، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1961، ص34 .

(29) مثلاً استولت بريطانيا على قبرص واحتلت مصر، ووسعت فرنسا نفوذها في بلاد الشام واحتلت تونس أما روسيا فاطماعها معروفة في البلقان والمضايق. راجع: عبد الله أحمد، سوريا والانتداب الفرنسي 1920-1946، مؤسسة النجاح للطباعة والنشر، سوريا، 1982، ص14.

(30) محمود صالح منسي، حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص191.

(31) أرسلت ألمانيا مجموعة من الباحثين والشخصيات السياسية لدراسة أوضاع الدولة العثمانية كالبروفسور (شبرنجر) والايديولوجي الامبرولوجي (باول روباخ) وكذلك الباحث (جو كروته)، فضلا عن جمعية الاتحاد الجرماني دوعواتها المستمرة. هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص44.

(32) مقتبس من: هاشم صالح التكريتي، المصدر نفسه، ص45.

(33) علي محافظة، العلاقات الألمانية – الفلسطينية، ص15 .

(34) لؤي بحري، سكة حديد بغداد (دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين-بغداد حتى عام 1914)، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1967، ص25 .

(35) هو ضابط ألماني قدير، عمل ثلاثة عشر عاماً في الدولة العثمانية، حقق خلالها نجاحاً كبيراً. وكان لعمله أثر بالغ الأهمية في الثقافة العسكرية، فنشأ بفضل جهوده نظام للمعاهد العسكرية ارتفع مستواها عن مستوى معاهد التعليم الأُخرى، إلى حد أدى إلى جذب أذكى الشباب سواء كانوا من العثمانيين أو العرب واشتهر بأسم (غولج باشا)، ولديه مؤلفات مرموقة في التاريخ العسكري. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة : علي الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، 1946، ص75 .

(36) وهو جنرال ألماني، عمل خبيراً في الجيش العثماني خلال الأعوام (1835–1839)م، قام بنشر العديد من المقالات في الصحف الألمانية دعا فيها الأوساط الحاكمة في برلين إلى العمل على أن يستوطن الألمان في منطقة وادي الفرات مشيراً إلى الثروات الهائلة التي تتمتع بها هذه المنطقة، كما كان يؤكد على حق ألمانيا في وراثة الدولة العثمانية. هاشم صالح التكريتي، المصدر السابق، ص44 .

(37) كالبعثة العسكرية الألمانية بقيادة ليمان فون ساندرس، التي أرسلتها الحكومة الألمانية في عام 1913 للعمل في الجيش العثماني، والتي كان هدفها السيطرة على هذا الجيش والتأثير بواسطته على السياسة العثمانية، وبالفعل لعبت هذه البعثة دوراً كبيراً في جر الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا. هاشم صالح التكريتي، المصدر نفسه، ص50.

(38) إن أخطر هذه الحروب هي حرب القرم (1853–1856)م التي أعلنت فيها الدولة العثمانية الحرب على روسيا، وانتهت بهزيمة روسيا أمام الحلفاء. والحرب العثمانية – الروسية (1877–1878م) التي أعلنت فيها روسيا الحرب على الدولة العثمانية، وانتهت بانتصار روسيا وعقد معاهدة سان ستيفانو. للمزيد راجع : بييررونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نور الدين حاطوم، سوريا، 1949، ص83–84؛ علي حسون، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، دمشق، 1980، ص85.

(39) عقدت الدولة العثمانية بين عامي (1854–1874) أربعة عشر قرضاً مع أكبر البنوك الأجنبية ولاسيما الفرنسية والانكليزية، حيث بلغت القيمة الإسمية لهذه القروض أكثر من خمسة مليارات فرنك، قبض منها ثلاثة مليارات فقط. ولم تكن هذه البنوك تمنح قروضها إلا لقاء وضع اليد على أهم موارد الدولة المالية كضمان لتسديد الفوائد وهذا يعني عملياً وضع الاقتصاد كله تقريباً تحت إشراف الرأسمال الأجنبي. ولم يلبث هذا الوضع أن انتهى بإعلان الدولة إفلاسها بين عامي (1875–1879)م، وتوقفت منذ نيسان 1876م عن دفع فوائد قروضها، فسمح الوضع بإصدار مرسوم 20 كانون الأول عام 1882م بتأسيس (إدارة الدين العثماني). للمزيد راجع : بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850–1958)، دار الجماهير، دمشق، 1967، ص27–29.

(40) للمزيد من التفاصيل حول بعض القروض التي أقرضتها ألمانيا للدولة العثمانية. راجع: محمد رجائي ريان، المصدر السابق، ص45.

(41) في هذه المرحلة أخذت ألمانيا تتقمص دور من يريد الخير للدولة العثمانية حيث كانت تجارة الدولة العثمانية الخارجية قد خاضت من أجلها صراعاً عنيفاً ضد الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا، فأخذت ألمانيا في حماية الاقتصاد من خلال عقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية عام 1890م . للمزيد راجع : محمد أنيس، المصدر السابق، ص143–144.

(42) تأسست هذه الشركة في عام 1889م وبدأت رحلاتها بأربع بواخر، ما لبثت أن زادت عدد بواخرها إلى العشرين في مطلع القرن العشرين.

George Kirk, Ashort History of the Middle East, London, 1964, P.55.

(43) محمد رجائي ريان، المصدر السابق، ص44 .

(44) سترد تفاصيل هذه الزيارة في المحور الثالث من البحث .

(45) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، مطبعة دار الفارابي، بيروت، 1980، ص385.

(46) عبد الكريم رافق، المشرق العربي في العهد العثماني، ط8، مطبعة المحبة، دمشق، 2003، ص217.

(47) للمزيد راجع : سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص88 .

(48) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1989، ص28.

(49) للمزيد راجع : علي محافظة، العلاقات الألمانية – الفلسطينية، ص20.

(50) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص89.

(51) عبد العزيز محمد عوض، المصدر السابق، ص329–330؛ عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص317.

(52) وقفت ألمانيا بدرجة عالية إلى جانب استانبول (عرفت هذه المدينة باسم بيزنطة وتعرف اليوم باسم استانبول)، بسبب امتناعها – وهو ما لم تفعله القوى الأُخرى – عن الاحتجاج على الدولة العثمانية حول موضوع مجازر عام 1895م الأرمنية. جي. جي. لوريمر، دليل الخليج العربي وعمان ووسط الجزيرة العربية، القسم التاريخي، المجلد الأول، ط4، الدار العربية للموسوعات، 2013، ص529.

(53) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص89.

(54) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص317 .

(55) منذ عهد السلطان عبد العزيز (1861–1876)م بوشر بمنح الرخص إلى الشركات الأجنبية لمد الخطوط الحديدية في أنحاء الدولة العثمانية فحصلت مؤسسة ألمانية في عام 1888م على موافقة الحكومة العثمانية ببناء خط حديدي يصل إلى أنقرة، وتأسست بذلك شركة خط حديد الأناضول من قبل نقابة ألمانية للقيام بهذا العمل. محمد أنيس، المصدر السابق، ص105.

(56) سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص89.

(57) سليم طه التكريتي، المصدر نفسه، ص91؛ محمد رجائي ريان، المصدر السابق، ص44.

(58) لقد علق أحد المراقبين حينها قائلاً : ((لقد نسف الرأسمالي الألماني والشركات الألمانية المصالح البريطانية والفرنسية وخلق ما يمكن تسميته بـ(الإمبراطورية الاقتصادية الألمانية في الشرق الأوسط). للمزيد راجع : علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919–1945م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص22؛ بورسي بوليف، سكة حديد بغداد – برلين، صراع

النفوذ في الشرق الأوسط، ترجمة : سعد نفطجي، مجلة آفاق عربية، العدد 11، تشرين الثاني 1992، ص71.

(59) ستار جبار الجابري، العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينات، مجلة دراسات دولية، العدد 19، كانون الثاني 2003، ص126.

(60) فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة : كمال يازجي، ج2، دار الثقافة، بيروت، 1959، ص348.

(61) في عام 1904م أنشأ البنك القومي لألمانيا مصرفاً مالياً في الدولة العثمانية تحت اسم (بنك المشرق)، وفي عام 1905 أنشأ بنك درسدنر (Dresdner) بنكاً سمي (بنك الشرق الأدنى)، فكان لهذا البنك بالذات دور هام في التطوير الصناعي في الدولة العثمانية، وفي عام 1906 أنشأ بنك الشرق الألماني. محمد رجائي ريان، المصدر السابق، ص45.

(62) للمزيد راجع : سليم طه التكريتي، المصدر السابق، ص90.

(63) خيرية قاسمية، الوطن العربي والنظام العالمي، مطبعة الداودي، دمشق، 1974، ص53.

(64) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة : أحمد بو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص142.

(65) للإطلاع على هذه المؤسسات. راجع : عبدة عبود، العلاقات الأدبية السورية الألمانية المعاصرة واقعها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 18، 2002.

(66) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص318.

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية والمعربة :

1. إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، القاهرة، 2004.
2. أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970.
3. بدر الدين السباعي، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية (1850–1958)، دار الجماهير، دمشق، 1967.
4. بييررونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نور الدين حاطوم، سوريا، 1949
5. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة : علي الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، 1946.
6. خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى (1789–1914)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998.

7. خيرية قاسمية، الوطن العربي والنظام العالمي، مطبعة الداودي، دمشق، 1974.
8. ز.ي.هِرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة : مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973.
9. ساطع محلي، النقل والمواصلات، مطبوعات وزارة المواصلات، دمشق، 1960.
10. سعيد البرجاوي، الإمبراطورية العثمانية، بيروت، 1993.
11. عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815–1960، القاهرة، 1980.
12. عبد العزيز سليمان نوار، أوروبا من الحرب البروسية–الفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية، دار الفكر العربي، مصر، 1982.
13. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج3، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1977.
14. عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864–1914، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969.
15. عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1991.
16. عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض، 1993.
17. عبد الكريم رافق، المشرق العربي في العهد العثماني، ط8، مطبعة المحبة، دمشق، 2003.
18. عبد الله أحمد، سوريا والانتداب الفرنسي 1920–1946، مؤسسة النجاح للطباعة والنشر، سوريا، 1982.
19. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1989.
20. علي حسون، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، دمشق، 1980.
21. علي محافظة، العلاقات الألمانية – الفلسطينية 1941–1945، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.
22. علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919–1945م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.
23. فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، مطبعة دار الفارابي، بيروت، 1980.
24. فيليب حتي، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ترجمة : كمال يازجي، ج2، دار الثقافة، بيروت، 1959.

25. كارلتون هيز، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمة : أحمد عبد الباقي، ط2، مطبعة مكتبة المثنى، بغداد، 1962.
26. لؤي بحري، سكة حديد بغداد (دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين–بغداد حتى عام 1914)، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1967.
27. محمد أنيس، محاضرات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، مكتبة دار العالم العربي، القاهرة، د.ت.
28. محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني أخر السلاطين العثمانيين الكبار، دار القلم، دمشق، 1990
29. محمد قاسم واحمد نجيب هاشم، التاريخ الحديث، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
30. محمد كمال الدسوقي، تاريخ أوربا الحديث، دار الثقافة، بيروت، 1976.
31. محمود صالح منسي، حركة اليقظة العربية في الشرق الأسيوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
32. محمود عامر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1979.
33. المشرق العربي يشمل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق ومصر.
34. ميلاد المقرحي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1995.
35. نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، ترجمة : أحمد بو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
36. هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة : زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، ط3، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1961.
37. يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج1، ط1، دار طلاس، دمشق، 1986.

ثانياً: المصادر الانكليزية :

38. George Kirk, Ashort History of the Middle East, London, 1964.
39. Frederic Austin Ogg, Economic Development of Modern Europe, New York, The Macmillian Company, 1958.

ثالثا: المجلات :

40. بورسي بوليف، سكة حديد بغداد – برلين، صراع النفوذ في الشرق الأوسط، ترجمة : سعد نفطجي، مجلة آفاق عربية، العدد 11، تشرين الثاني 1992.
41. رياض جاسم محمد الأسدي، النشاط الألماني في الخليج العربي 1900–1914، مجلة دراسات تاريخية، العددان (73 و 74)، آذار حزيران، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2001.
42. ستار جبار الجابري، العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينات، مجلة دراسات دولية، العدد 19، كانون الثاني 2003.

43. عبدة عبود، العلاقات الأدبية السورية الألمانية المعاصرة واقعها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 18، 2002.
44. الفضل شلق، الدولة العثمانية ودمجها في الرأسمال العالمي، مجلة الاجتهاد، العددان (45 و 46)، دار الاجتهاد للأبحاث والنشر، بيروت، 2000.
45. محمد رجائي ريان، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية (1535–1920)، مجلة دراسات تاريخية، العددان (27 و 28)، أيلول – كانون الأول، جامعة اليرموك، 1987.
46. هاشم صالح التكريتي، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، مجلة المؤرخ العربي، العدد السادس والعشرون، السنة الحادية عشرة، بغداد، 1985.

رابعاً: الموسوعات:

47. جي. جي. لوريمر، دليل الخليج العربي وعمان ووسط الجزيرة العربية، القسم التاريخي، المجلد الأول، ط4، الدار العربية للموسوعات، 2013.
48. الموسوعة العربية، ج5، ط1، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2001.

Germany policy toward Syria Since Eighteenth of Nineteenth Century till the beginnings of the twentieth century.

Abstract

This study is based on the search in the following axes:

First: The beginnings of Germany activity in Syria

Second: The forms of Germany of the different fields in Syria

Third : The visit of Germanic Emperor to Damascus & its results

The study is focusing on a historical demonstration for the beginnings of Germany activity in Syria and identifying the nature of its interests which pat the foundation bricks or the roots of this activity and upon which the economical, military, and political relations, as well it showed clear image of the many forms of the Germanic penetration in to Syria especially after the German Emperor William II took the lead and who took many economical and political advantages and that led to increase the competition for the estates of the ottoman state especially Britain which was in fear over its commercial interests in India and the east.

Likewise the German trend toward the middle east region and especially Syria came somehow late, since the eighties of the Nineteenth century, due to Germany occupation in arranging its internal affairs, and its

latten in the ear of the industrial revolution, for this its entering to colonize movement came late, despite that it was able to create big interest for itself in the Ottoman state and to became a colonist power and have global colonists.